المؤسسات المانحة
في المملكة العربية السعودية

حقائق وإحصاءات ٢٠١٦

مؤسسة الملك خالد الخيرية
King Khalid Foundation

THE AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO
JOHN D. GERHART CENTER

SCHOOL OF BUSINESS
PHILANTHROPY
CIVIC ENGAGEMENT
RESPONSIBLE BUSINESS

نبذة عن مركز جيرهارت

للعطاء الاجتماعي، المشاركة المدنية والمسؤولية الاجتماعية للشركات

يعمـــل مركـز جيرهـارت عـلى بنـاء ثقافـة العطـاء المجتمعـي والمشـاركة المدنيـة والمسـؤولية الاجتماعيـة للـشـركات مـن خلال تقديـم البحـوث والعمـل عـلـى برامـج محليـة وإقليميـة، وذلك لغـرس وبناء مفاهيـم المسـؤولية الاجتماعيـة، بالإضافـة إلى تعزيـز القـدرات القياديـة للشـباب العـربي في مجـال المشـاركة المدنيـة، ويعمـل المركـز كذلـك مـن خـلال شراكات محليـة إقليميـة وعالميـة في القطاعـات الأكاديميـة والمجتمـع المدني وقطـاع الأعـمال، وذلـك بهـدف تعزيـز الاتجـاه العام.

أنشـئ المركـز عـام ٢٠٠٦م في الجامعـة الأمريكيـة بالقاهـرة بهـدف نشـر مفاهيـم المسـؤولية الاجتماعيـة والمشـاركة المدنيـة، وقـد سـمي المركز بهـذا الاسـم على اسـم الراحل جـون د. جيرهـارت الرئيـس التاسـع للجامعـة الأمريكيـة بالقاهـرة، حيـث كانـت حياتـه المهنيـة نموذجـاً يحتـذى بـه في مجـال الخدمـة العامـة.

نبذة عن مؤسسة الملك خالد

تحمـل مؤسسـة الملـك خالـد منـذ صـدور الموافقـة الملكيـة عـلى تأسيسـها في تاريـخ ١٦ ذي الحجـة ١٤٢١هـ الموافـق ١١ مـارس٢٠٠١م فكـراً عمليـاً مغايـراً للسـائد في بيئـة عملهـا، وهـو مـا يجعلهـا مؤسسـة فريـدة مـن نوعهـا بـين المنظـمات غـير الربحيـة بأشـكالها المتعـددة في المملكـة العربيـة السـعودية، وحملـت المؤسسـة عـلى عاتقهـا نـشر مفاهيـم العمـل التنمـوي والإنسـاني القائـم عـلى أسـس إسـتراتيجية، ودعـم باقـي منظـمات القطـاع غـير الربحـي في المملكـة لتسـير عـلى هـذا النهـج الإنسـاني الاسـتراتيجي، و لتتحـول مـن مؤسسـات قائمـة عـلى الأعطيـات والهبـات إلى مؤسسـات ذات رؤيـة مسـتدامة معتمـدة عـلى ذاتهـا و تُـدار بأسـاليب إداريـة ومعايـير فنيـة متقدّمـة تسـاعدها عـلى مواصلـة نشـاطها، وتوسـيع نطـاق خدماتهـا، كـما تسـعى المؤسسـة لأن تكـون المؤسسـة النموذجيـة الرائـدة في العمـل الإنسـاني والتنمـوي في المملكـة العربيـة السـعودية وذات تأثـير إيجـابي عـلى حيـاة النـاس عـبر ابتـكار حلـول فاعلـة لمواجهـة التحديـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة في المملكـة العربيـة السـعودية، وتهـدف المؤسسـة إلى الإسـهام بشـكل احـترافي ممنهـج في التنميـة الاجتماعيـة المسـتدامة، عـبر تمويـل عـدد مـن البرامـج والمشروعـات التنمويـة المتنوعـة وبنـاء الـشراكات مـع مؤسسـات القطـاع العـام والخـاص وغـير الربحـي داخـل المملكـة وخارجهـا، وذلـك مـن أجـل المسـاهمة في التنميـة المسـتدامة للقطـاع الخـيري في المملكـة العربيـة السـعودية.

الشكر و التقدير

أولاً: نـود أن نشـكر المؤسسـات المانحـة في المملكـة العربية السـعودية لاهتمامهـا بالمشروع والإجابـة عـلى هـذا الاسـتبيان، ويتوجـه فريـق العمـل كذلـك بأسـمى آيـات الشـكر والتقديـر لـكل المؤسسـات والأشـخاص الذيـن سـاهموا في إعـداد هـذه الدراسـة في كافـة مراحلهـا، وخاصة في مراحـل تصميـم المسـح والمنهجيـة المتبعـة، ونخـص بالذكـر كل مـن:

بـولا جونسـن،معهد هـاوزر للمجتمـع المـدني، كليـة كينيـدي جامعـة هارفـارد؛ آنـا بينيـو، منسـق إدارة المعرفـة، المبـادرات الدوليـة لدعـم المانحـين؛ لاري ماكجيـل، نائـب الرئيـس للأبحـاث، مركـز المؤسسـات؛ عـلي بـن سـليمان الفـوزان، مديـر إدارة المنـح التنمويـة، مؤسسـة عبدالرحمـن بـن صالـح الراجحـي؛ ماجـد عثـمان، المديـر التنفيـذي، المركـز المـصري لبحـوث الـرأي العـام بصـيرة ونتوجـه بتقديـم شـكر خـاص لـ نتاشـا ماتيـك، المستشار الإسراتيجي، مؤسسة الملـك خالد، لدعمهـا الشـامل وتوجيهاتهـا الفنيـة منـذ بدايـة فكـرة المـشروع، كما نتقدم بالشكر أيضا لـ هـدى حقـي، مديـرة إدارة البرامج والمنـح، مؤسسة الملـك خالـد، لملاحظاتها الفنية التـي أثـرت التقريـر وإلى باربـرا إبراهيـم، المديـر المؤسـس لمركـز جيرهـارت، لتوجيهاتها الملهمة خـلال المـشروع وكذلـك لـ لمـا ظاظـا، مديـر مكتـب المديرة العامة لمؤسسـة الملـك خالـد، لتقديمهـا الدعـم اللوجسـتي خلال فتـرة تنفيـذ المشـروع.

ونتوجـه بالشكر الجزيل إلى مؤسسـة الملـك خالـد بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، على تمويـل هـذا المـشروع.

مقدمة

يسر مؤسسة الملك خالد، بالتعاون مع مركز جيرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية والمسؤولية الاجتماعية الإعلان عن الانتهاء من أول تقرير من نوعه في المملكة وهو تقرير:

«المؤسسات المانحة في المملكة العربية السعودية: حقائق وإحصاءات»

إن الحاجة لمعلومات وافية ومعلنة عن طبيعة عمل ونشاط مؤسسات العطاء الاجتماعي في المملكة كان السبب الرئيسي إلى تصميم هذا الاستبيان بهدف الإجابة على أسئلة عديدة حول أنواع المؤسسات وطبيعة عملها وفتح حوار حول الدور والمساهمة التنموية لهذه المؤسسات وتشجيع الأبحاث ذات الصلة في المستقبل، وتؤمن كل من مؤسسة الملك خالد، ومركز جيرهارت بأهمية الأدلة والمعلومات في فهم قطاع المؤسسات في السعودية. ومن هذا المنطلق فقد ساهم اهتمامنا المشترك على توثيق أداء القطاع والتعرف على الفجوات وأوجه الالتقاء التي يمكن من خلالها تصميم أدوات ومخرجات تهدف إلى تحسين كفاءة المؤسسات بشكل عام، وعلينا أن لا ننظر لهذا التقرير على أنه غاية في حد ذاته، ولكننا ننظر إليه كوسيلة لدعم حوار مبني على الأدلة المتعلقة بأداء وتأثير المؤسسات في تنمية المملكة.

ونتمنى أن نكون قد نجحنا من خلال التوضيح المرئي، والتحليل الإحصائي للتقرير في عرض العمل الملهم ومساهمة مؤسسات العطاء الاجتماعي في السعودية في مجال النفع العام وكذلك الوسائل الاستراتيجية المتبعة، وفي الحقيقة فقد أخذنا على عاتقنا العمل على تعزيز الرؤية حول الدور الاستراتيجي لمنظمات القطاع غير الربحي في السعودية و نحو المجتمع والحكومة والمؤسسات نفسها، وإنه لمن دواعي سرورنا أن نشارككم هذا التقرير كجزء هام من هذه الرحلة.

البندري بنت عبد الرحمن الفيصل
المديرة العامة لمؤسسة الملك خالد

أهم النتائج

قطاع التعليم

من أكثر القطاعات التي تتلقى الدعم من المؤسسات المانحة في المملكة العربية السعودية

من المؤسسات المانحة

تعتمد على الوقف كمصدر من مصادر دخلها

٢٥ : ٧٥

هي نسبة ما يتم تخصيصه للمصاريف الإدارية نسبة للمنح والبرامج

أهم النتائج

٤٠,٥

٤٠,٥ مليون ريال

هو متوسط قيمة الميزانية السنوية للمؤسسات المانحة في المملكة العربية السعودية

٪٧٩,٩

من المؤسسات في المملكة العربية السعودية

تقوم بتقييم ومتابعة المنح والبرامج التي تقوم بتنفيذها بشكل رسمي

٪٧٢,٩

من المؤسسات المانحة

أشاروا للوائح والقوانين على أنها أبرز العقبات التي تواجههم

القطاع الخيري

يساهم بشكل كبير في تنمية المجتمع السعودي وفقاً لآراء المؤسسات المانحة

قائمة المحتويات

المقدمة ٩

المنهجية ١٠

القسم الأول ١٢
الشكل الإداري للمؤسسة

القسم الثاني ١٤
مجالات العمل: من العطاء الخيري إلى العطاء الاجتماعي الإستراتيجي

القسم الثالث ١٦
مصادر التمويل

القسم الرابع ١٧
الحوكمة والإدارة

القسم الخامس ١٩
المتابعة والتقييم

القسم السادس ٢١
نظرة عامة على قطاع العمل الخيري في المملكة العربية السعودية

المقدمة

أدى ظهـور ثـورة النفـط في سـبعينيات القـرن المـاضي في المملكة العربية السعودية - وذلـك في مجتمـع يتسـم تاريخيًا بالعطاء- إلى إنتاج واحـدة مـن أغنـى المناطـق، و أحد أغنـى مجـالات العطاء الاجتماعي في المنطقـة العربيـة، وقـد اسـتطاعت المملكـة العربيـة السـعودية أن تكـون رائـدًة في مجـال المساعدات الإنسـانية في جميـع أنحاء العالم، وذلـك اسـتناداً إلى رأس مـال اجتماعـي قـوي، وعلى الرغـم مـن أن مـؤشرات المملكة العربية السعودية قوية في مجال العطاء الاجتماعـي، إلا أنهـا لا تعكـس بشـكل كاف التحـولات التـي تحـدث في المملكـة في ذات المجال، ولا سـيما التحـول مـن الإدارة والرعايـة الحكومية للنشاطات الاجتماعيـة إلى تحمـل القطـاع المـدني المسـؤولية بطريقـة أكـثر فعالية، وفي هـذا السـياق فـإن تطـور العطـاء الاجتماعـي ليصبح أكـثر اسـتراتيجية ومبنـي عـلى الدراسـات أدى إلى ظهـور قطـاع لديه بناء مؤسسـي وإدارة حديـثة بالمؤسسـات المانحـة في المملكـة ، ويعـد هـذا القطـاع هـو مركـز الثقـل في هـذا التحـول كـما ويتجـلـى هـذا التغيير في تبني الدوافع الاسـتراتيجية، والكفـاءة في توزيـع المـوارد، وتطبيـق الحكـم الرشـيد، بالإضافة إلى السـعي نحـو تحقيـق الأثـر مـن خـلال المؤسسـات المانحـة.

و في ضـوء هـذا التحـول الهـام تـم التركيـز على المؤسسـات المانحـة، بـدلاً مـن القطـاع الخـيري والعطـاء الاجتماعـي بوجـه عـام، لتلبية الحاجـة إلى سـد الفجـوة المعرفيـة التـي تـم تحديدهـا بشـكل واضـح عـن المؤسسـات المانحـة التـي تشـجع التغيـر الاجتماعـي وتعالـج أسـباب الفقـر مـن الجـذور والتحديـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة بشـكل اسـتراتيجي. وبالإشارة إلى عـدم وجـود أدلـة موثقة تاريخياً عـن حجـم ونطـاق ومسـاهمة المؤسسـات المانحـة في المملكـة العربيـة السـعودية فضـلاً عـن نـدرة البيانـات حول المنظـمات الخيريـة في المنطقـة العربيـة فإن هذا التقرير يستند إلى مسـح ميـداني فريـد مـن نوعـه في المنطقـة العربيـة، ويهـدف للحصـول عـلى البيانـات المحليـة الخاصـة بالمملكـة العربية السعودية، وذلـك بطريقـة تمكننـا مـن قراءة البيانـات والمـؤشرات الخاصـة عـن المؤسسـات المانحـة بحيـث تكـون قابلـة للمقارنـة عـلى الصعيد العالمـي، وتمثـل نتائج التقرير نقطة تحول في المعرفـة الكميـة والكيفيـة في هـذا القطـاع الحيـوي، وذلك عن طريـق جمـع بيانـات شـاملة ومقارنـة طبيعـة هـذه المؤسسـات وطريقـة ومجـالات العمـل الخاصـة بالمؤسسـات المانحـة، وكذلـك حجـم الكـوادر البشريـة الخاصـة بهـا، والطريقـة المتبعـة في الإدارة، والمسـتفيدين، والأصـول الخيريـة، بالإضافة إلى كيفيـة توزيـع الميزانيـة مـا بـين مصاريـف تشـغيل ومنـح وبرامـج بالإضافة إلى الاسـتثمار في كل قطـاع، ونظـم المتابعـة والتقييـم والتحديـات التـي يواجههـا منـاخ الأعـمال الخـاص بهـذا القطـاع.

ويعكـس التقريـر نهجًـا معتمـدًا عـى البيانـات مـن مؤسسـة الملـك خالـد ومركـز جيرهارت لفهـم هـذا القطـاع، ورسـم أدائـه، وتحديـد الثغـرات لضمان تصميـم وتطبيـق تدخـلات تـؤدي إلي تحسـن فعاليـة الجهـات المانحة. هذا التقريـر ليـس غايـة في حـد ذاتـه بـل هـو بدايـة لمناقشـة مسـتمرة قائمة على الأدلـة عـن أداء وتأثـير المؤسسات المانحة في المملكـة العربيـة السـعودية، وذلـك بهـدف الترويج لفكـر مختلـف فيـما يتعلق بكيفيـة عمـل القطـاع مـع منظمات البنية التحتية الخيرية، والمنظـمات البحثيـة والمختصـين والحكومة وأصحـاب المصلحـة للعمـل بشـكل جماعـي للنهـوض بالقطـاع.

ويتنـاول هـذا التقريـر نتائـج المسـح الميـداني الخـاص بالمؤسسـات المانحـة في المملكـة العربيـة السـعودية، وقد تم عـرض النتائج مـن خـلال سـتة أقسـام هـي:

- **القسـم الأول:** يتنـاول الشـكل الإداري للمؤسسـات مـن حيـث كونهـا ملكية أم خاصة، كما يتناول الطريقـة التـي تعمـل بهـا المؤسسـات مـن حيـث إعطـاء منـح أو تنفيـذ برامـج أو الجمـع بـين الأسـلوبين، كـما يسـتعرض الجهات المسـتفيدة مـن المنـح والبرامـج، كذلـك يتـم التعـرف عـلى نطـاق العمـل الجغرافي لهـذه المؤسسـات، وهـل يتـاح لهـا العمـل خـارج المملكـة أم لا.
- **القسـم الثـاني:** يتنـاول مجـالات العمـل الخاصـة بالمؤسسـات مـن حيـث القطاعـات التـي تعمـل عليهـا، كذلـك يتـم التعـرف على حجـم الميزانيـة المخصصـة لـكل قطـاع، وكيفيـة توزيـع الميزانيـة الخاصـة بالمؤسسـات المانحـة مـا بـين مصاريـف التشـغيل والمنـح والبرامـج.
- **القسـم الثالـث:** يتـم التعـرف فيـه عـلى مصـادر التمويـل المختلفـة لهـذه المؤسسـات وحجـم الميزانيـة السـنوية لهـا.
- **القسـم الرابـع:** يتناول كيفيـة تطبيـق المؤسسـات المانحـة لمبـادئ الحوكمـة والإدارة الرشـيدة، وكيفيـة اختيـار أعضـاء مجلـس الأمنـاء والـدور الـذي يقومـون بـه.
- **القسـم الخامـس:** يتنـاول الآليـات التـي تتبعهـا المؤسسـات في عمليـة المتابعـة والتقييـم الخاصـة بالبرامـج والمنـح التـي تقـوم بتنفيذهـا، وكيـف يتـم إعـداد تقاريـر المتابعـة والتقييـم وآليـات تداولهـا.
- **القسـم السـادس:** يتـم عـرض صـورة عامـة لقطـاع العمـل الخـيري في المملكـة، وأهـم القطاعـات التـي يسـاهم العمـل الخـيري في تنميتهـا وتمكينها؛ وذلـك مـن وجهـة نظـر المؤسسـات المانحـة في المملكـة.

المنهجية

قـام مركـز جيرهـارت بالجامعـة الأمريكيـة بالقاهـرة بالتعـاون مـع مؤسسـة الملـك خالـد في الرياض بتنفيذ مسـح شـامل للمؤسسـات المانحـة في المملكة وذلـك بهـدف رسـم صـورة عامـة لهذه المؤسسـات مـن حيـث طبيعتهـا وحجـم التمويـل الـذي تحصـل عليـه وكيفيـة توزيـع هـذا التمويـل وأهـم القطاعـات التـي تعمـل بهـا ومسـاهمة قطـاع العمـل الخـيري في المملكـة في النهـوض بالمجتمـع، ولتحقيـق هـذه الأهـداف تـم الاعتـماد على الإطـار الخـاص بـوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمملكـة العربيـة السـعودية حيـث يحتـوي الإطـار عى كافـة بيانـات الاتصـال الخاصـة بالمؤسسـات المانحـة، وقـد بلـغ إجـمالي عـدد المؤسسـات المانحـة في المملكـة ١٢١ مؤسسة مانحة موزعـة علـى كافـة مناطـق المملكة.

و تـم تصميـم إستمارة إستبيان خاصـة بالمسـح، وعقـدت العديـد مـن ورش العمـل مـع العديـد مـن الخـبراء في مجـال العطـاء الاجتماعـي والبحـوث الميدانيـة على المسـتوى المحـلي والـدولي، إلى أن تـم التوصـل إلى الشـكل النهـائي لاستمارة الإسـتبيان الخاصة بالمسـح، وفي بدايـة العمـل الميـداني تـم تنفيذ تجربـة مسبقة أسـفرت عـن وجـود بعـض المشكلات في بعـض الأسئلة وقـد تـم تعديـل الاسـتمارة لتدارك هـذه الإشـكالات قبـل البـدء في العمـل الميـداني، كما و تـمت الإسـتعانة بمجموعـة مـن الباحثـين الميدانـيين لتنفيذ المسـح وتـم شرح الهـدف مـن المسـح بشـكل واف كـما تـم إعـداد كتيـب يحتـوى عـلى شرح مفصل لكافـة البيانـات المطلـوب جمعهـا مـع شرح واضـح لكافـة المصطلحـات الـواردة باستمارة المسـح.

ونظـرا لطبيعـة المسـح، تـم الاتصال في البداية بكافة المؤسسـات المانحة مـن خـلال بيانـات الاتصال الخاصـة بهـم، وذلـك لتحديـد موعد مسـبق لاسـتيفاء الاسـتمارة من مـدراء ورؤسـاء المؤسسـات المانحة، كـما تـم أيضـا إرسـال الاسـتمارات بشـكل مسـبق بهـدف تجهيـز بعـض البيانـات الخاصـة بالميزانيـات وأعـداد العاملـين وذلـك بهـدف تقليل فتـرة المقابلة مع المسـتجيبين، وقـد تـم تنفيـذ المسـح الميداني خـلال الفتـرة مـن ١١ ينايـر٢٠١٥م إلى ١٤مايـو ٢٠١٥م.

ونظـراً لضعـف بيانـات الاتصـال الخاصـة بالمؤسسـات إسـتطاع فريـق العمـل التواصل مـع ٧٦ مؤسسـة بشـكل إجـمالي.

حيـث بلـغ عـدد المؤسسـات التـي رفضـت إسـتيفاء البيانـات ١٧ مؤسسـة وبالتـالي فقـد بلـغ عـدد المؤسسـات التـي تـم الحصـول عـلى بياناتهـا ٥٩ مؤسسة، أما فيما يخص المؤسسـات التـي رفضـت كانت الأسباب أن بعضهـم أبدى تحفظـه عـلى طبيعـة المسـح بينـما لم يبدِ البعـض الآخـر أي أسـباب للرفـض، وتجـدر الإشـارة إلى أن فريـق البحـث الميـداني قـام بجهـود مكثفة في سـبيل الحصـول على بيانـات الاتصـال بالمؤسسـات التـي لم يتـم التوصـل إليهـا.

February
March
April
May
June
July
August
September
October
November
December

القسم الأول : الشكل الإداري للمؤسسة

طبيعة المؤسسة

يعرض هذا القسم الشكل العام والطبيعية الإدارية للمؤسسات المانحة في المملكة، كما يتناول الطرق المختلفة التي تتبعها هذه المؤسسات في القيام بوظيفتها والجهات التي تتلقى المنح والبرامج الخاصة بها، وقد أظهرت نتائج المسح الميداني أن ٨٦٪ من المؤسسات هي مؤسسات خاصة يملكها أفراد من المجتمع السعودي، بينما بلغت نسبة المؤسسات الملكية في العينة ١٢٪ وضمت العينة مؤسسة واحدة اختلفت طبيعتها عن التصنيفات المعروفة للمؤسسات الخيرية المانحة، واتضح أن هذه المؤسسة عبارة عن مؤسسة خيرية حكومية.

وجدير بالذكر أنه على الرغم من أن المؤسسات الملكية أنشأها أشخاص ينتمون إلى العائلة المالكة إلا أن هذه المؤسسات تم إنشاؤها وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٠٧ الذي تم إصداره في ٢٥ من جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ الموافق ٢٣ يناير ١٩٩٠م.

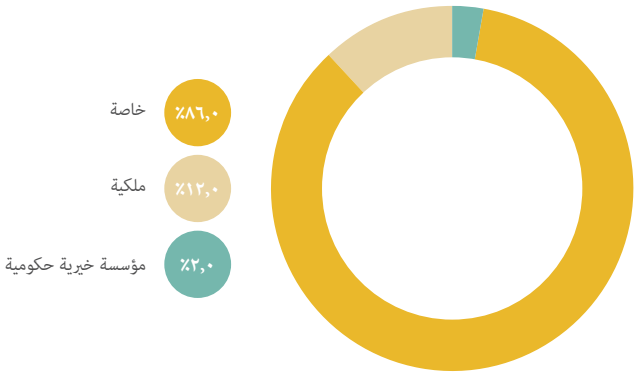

طريقة عمل المؤسسة

وفقاً للتعريف العام فإن المؤسسات المانحة هي المؤسسات التي تقوم فقط بتقديم منح للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الهادفة للربح، ولكن بشكل عملي وعلى مستوى العالم لا ينطبق هذا التعريف على هذه المؤسسات حيث تسعى المؤسسات المانحة لتنفيذ برامج خاصة بها، ولا يوجد دليل عملي واضح للطريقة المثلى التي يمكن من خلالها أن تصل المؤسسات المانحة إلى أفضل النتائج، و تعددت الطرق التي تعمل بها المؤسسات المانحة في المملكة العربية السعودية، و وفقاً لإجابات أصحاب ومديري المؤسسات المانحة في المملكة عن الطرق التي يعتمدون عليها في عمل المؤسسة أظهرت النتائج اعتماد المؤسسات المانحة على أكثر من طريقة حيث أظهرت الدراسة أن نسبة ٦٦,١٪ من المؤسسات تقوم بتنفيذ برامجها بنفسها، ونسبة ٤٠,٧٪ من المؤسسات تقوم بإعطاء قروض لأفراد أو مؤسسات أو تقديم هبات عينية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا توجد مؤسسة تعتمد على طريقة واحدة في العمل، بل تقوم المؤسسات بالمزج بين أكثر من طريقة.

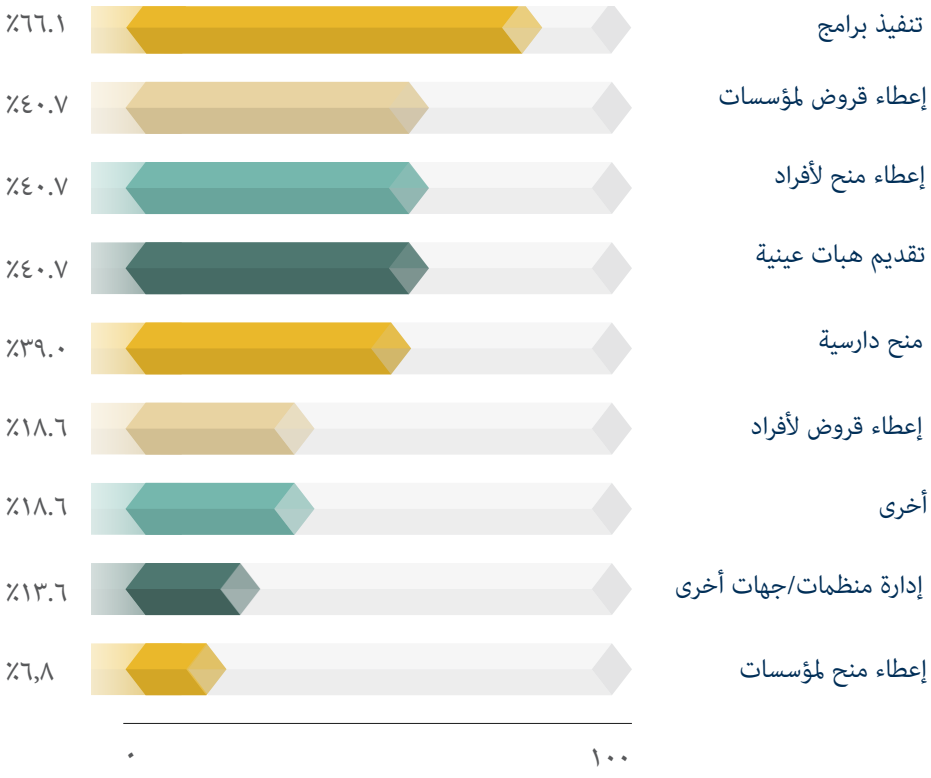

الجهات المتلقية للمنح والبرامج

أما بالنسبة للجهات المتلقية للمنح والبرامج، فأشار المسؤولون داخل المؤسسات إلى أن ٦٢,٧ ٪ من المنح والبرامج الخاصة بهم يتم توجيهها مباشرة للأفراد، بينما تقوم ٥٥,٩٪ من المؤسسات بتوجيهها إلى الجمعيات الخيرية، ثم الجهات الوسيطة بنسبة ٢٧,١٪ وتعمل الجهات الوسيطة كهمزة وصل بين المؤسسات المانحة والمؤسسات الخيرية التنفيذية والتي لها برامج تعمل على أرض الواقع، وتقوم الجهات الوسيطة بتقديم توصيات للمؤسسات المانحة حول بعض الجمعيات الخيرية التي تقوم بتنفيذ هذه البرامج بهدف دعمها.

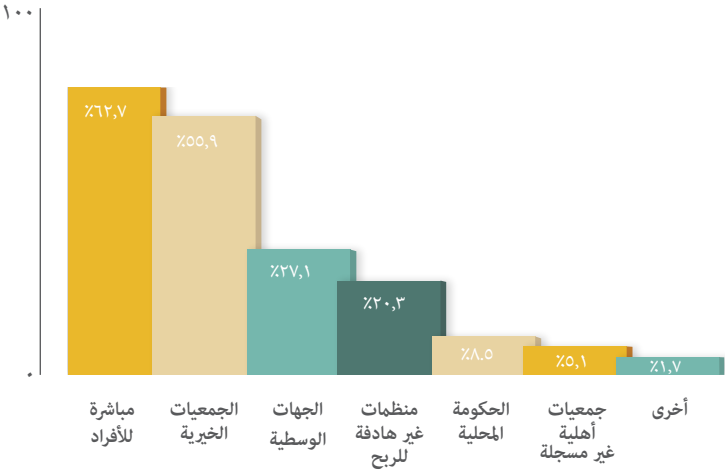

هل يتاح للمؤسسة المانحة تمويل أي نشاط خارج المملكة؟

وفقاً لمراجعة القوانين الخاصة بعمل المؤسسات الخيرية في المملكة بشكل عام، تبين أنه لا يجوز للمؤسسات أن تقوم بإرسال أي تمويل للخارج، لكننا بالرجوع إلى بعض الخبراء داخل المملكة تبين أنه من الممكن أن تقوم بعض المؤسسات بإرسال تمويل للخارج وخصوصاً المؤسسات الملكية، لذا تم سؤال المستجيبين عن إمكانية إرسال تمويل للخارج من عدمه، وقد أشارت نسبة ٢٢٪ من المؤسسات إلى أنه يتاح لها إرسال تمويل للخارج، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النسبة تشمل بعض المؤسسات الخاصة غير الملكية.

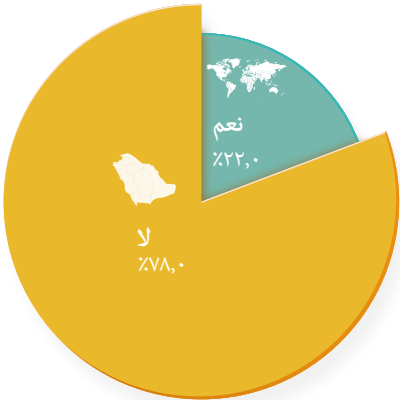

نطاق العمل الجغرافي

من خلال التعرف على نطاق عمل المؤسسات الجغرافي، أظهرت النتائج أن ٤٧,٥٪ من المؤسسات تعمل داخل المملكة ككل، بمعنى غير محدودة بالنطاق الجغرافي. بينما بلغت نسبة المؤسسات التي تعمل داخل نطاق جغرافي محدد (محافظة) ١٣,٦٪ من المؤسسات، و نسبة ١٦,٨٪ تعمل داخل منطقة بعينها، ويمكن تصنيف الفئة الاخيرة على أنها مؤسسات عطاء اجتماعي محلي لأن عملها يركز على نطاق جغرافي محدد، وكما سيوضح لاحقا تعتمد بعض هذه المؤسسات على مصادر تمويل محلية .

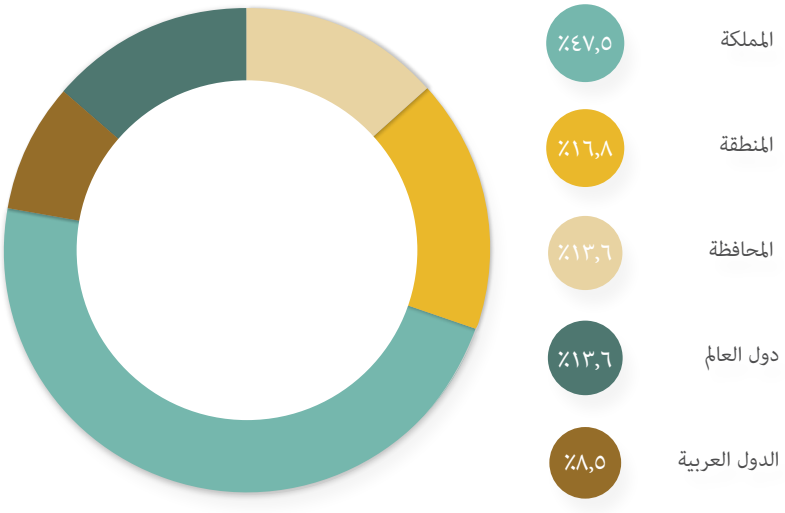

من العطاء الخيري إلى العطاء الاجتماعي الاستراتيجي

يقتصر مفهوم العطاء الاجتماعي في المنطقة على المساعدات المادية المباشرة للقطاعات الأقل حظا، وكذلك النشاطات المتعلقة بالدعوة، وتظهر نتائج المسح الدور المتزايد للمؤسسات المانحة في القطاعات غير التقليدية مما يعكس التطور الذي لحق بهذا القطاع، وتظهر النتائج أيضاً مدى التنوع والتباين في القطاعات التي تعمل بها المؤسسات المانحة في المملكة، مثل تأهيل الشباب لسوق العمل، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقطاع العلوم والتكنولوجيا، وكذلك الثقافة والفنون.

و جدير بالذكر أن أغلب المؤسسات لم تركز على قطاع واحد بل تعددت القطاعات التي تعمل هذه المؤسسات على تنميتها، وكان من أبرز النتائج هو ما أشار إليه المسؤولون في المؤسسات، حيث احتل قطاع التعليم الترتيب الأول، وقد بلغت نسبة المؤسسات التي تخصص جزء من البرامج والمنح الخاصة بها لهذا القطاع ٧١,٢ ٪، وبمقارنه هذه النتيجة مع بعض المسوح المشابهة التي تم تنفيذها في دول أمريكا الاتينية وجنوب آسيا والولايات المتحدة نجد أيضاً أن قطاع التعليم يحصل على نصيب الأسد من إستثمارات المؤسسات المانحة في هذه الدول، جاء بعد ذلك قطاع الأسرة بنسبة ٥٢,٥٪، ومن ثم كُلٌ من قطاعات الصحة، وتنمية المجتمع المحلي، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في المرتبة الثالثة؛ حيث بلغت نسبة المؤسسات التي تخصص جزء من المنح والبرامج لهذه القطاعات ٤٧,٥٪ لكل قطاع على حدة.

أما بالنسبة لقطاعي الدعوة والإغاثة فقد بلغت نسبة المؤسسات التي تعمل على هذه القطاعات ٤٤,١٪ لكل منهما، وقد بلغت النسبة لقطاع الرياضة ١٣,٦٪. كما بلغت النسبة لقطاعي الثقافة والفنون، وقطاع العلوم والتكنولوجيا ٢٠,٣٪ لكل منهما، وجاء قطاع الزراعة والصيد في نهاية القائمة حيث بلغت نسبة المؤسسات التي تخصص جزءاً من برامجها ومنحها لهذا القطاع ٣,٤ ٪.

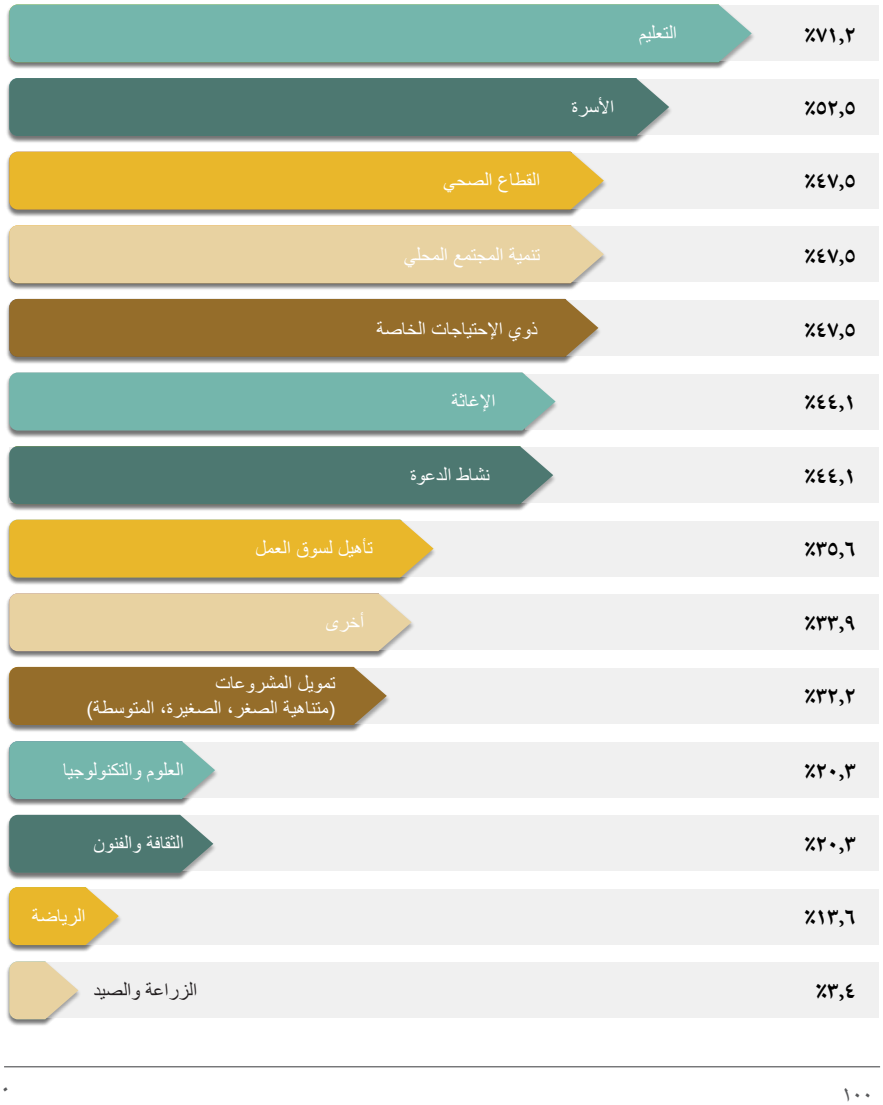

القطاعات ذات الأولوية حسب ميزانية البرامج

تشير النتائج إلى أن المؤسسات تخصص جزءا من منحها وبرامجها لقطاع الدعوة ما نسبته ٢٣,٨ ٪ في المتوسط، وذلك من إجمالي الميزانية المخصصة للمنح والبرامج، أما بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في مجال الأسرة فإنها تخصص في المتوسط ٢٣,٧٪ من إجمالي الميزانية المخصصة للمنح والبرامج، ويأتي بعد ذلك قطاعا التعليم وتمويل المشروعات الصغيرة حيث تخصص المؤسسات التي تعمل في هذين القطاعين ٢١,٦٪ و ٢٠,١٪ من إجمالي الميزانية المخصصة للمنح والبرامج على التوالي، أما بالنسبة لقطاع تنمية المجتمع المحلي فقد بلغت نسبة ما يتم تقديمه لهذا القطاع ١٩,٩٪ من إجمالي الميزانية المخصصة للمنح والبرامج من قبل المؤسسات التي تعمل في هذا القطاع.

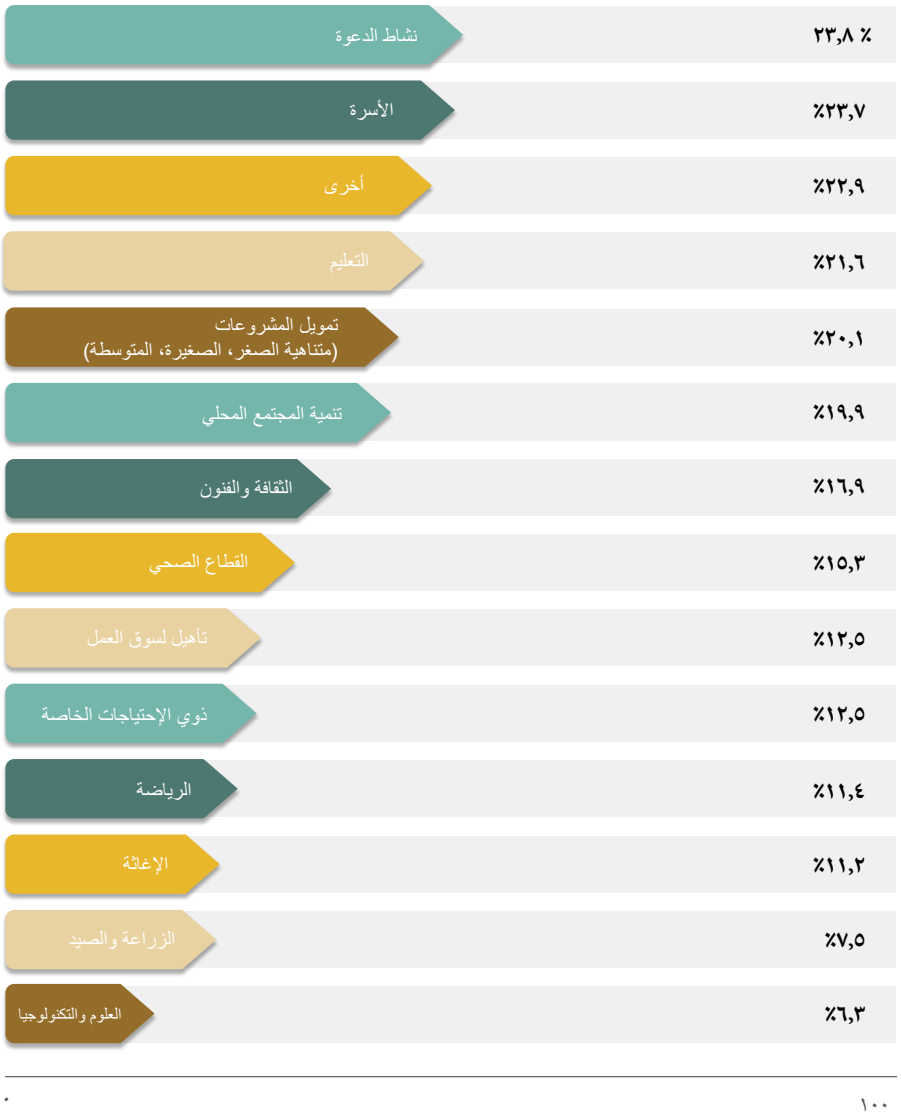

كيف يتم توزيع الميزانية الخاصة بالمؤسسة

يعد توزيع الميزانية ما بين مصروفات التشغيل أحد أهم العوامل التي تدل على كفاءة عمل المؤسسات والمنح، حيث تشير الأدبيات في هذا المجال إلى أن الحالة المثلى لتوزيع الميزانية يجب ألا تتجاوز نسبة مصروفات التشغيل والبرامج ٣٥٪ من إجمالي الميزانية السنوية للمؤسسة، وبناء على ذلك تم سؤال المسؤولين في المؤسسات المانحة في المملكة عن كيفية توزيع ميزانيتهم السنوية بين مصاريف التشغيل والمنح والبرامج، وأظهرت النتائج أنه يتم توجيه ٢٥,٦٪ في المتوسط من إجمالي الميزانية السنوية لمصروفات التشغيل بينما يتم توجيه ٧٤,٤٪ منها للمنح والبرامج مما يشير إلى مدى كفاءة توزيع الميزانية للمؤسسات المانحة في المملكة.

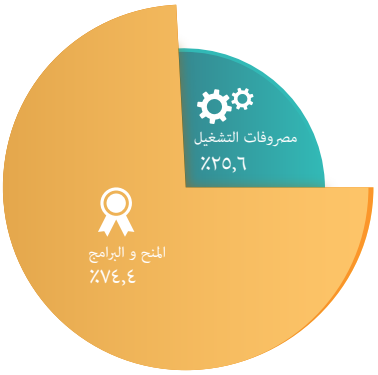

القسم الثالث : مصادر التمويل

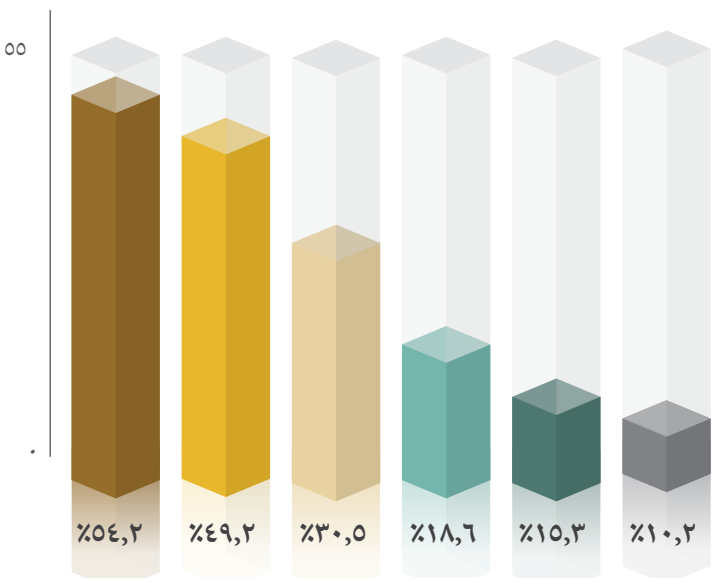

هبات / تبرعات
أوقاف خيرية
زكاة /صدقات
رأس المال الخاص بالمالك
أرباح المجموعة /صناديق استثمار /حسابات بنكية
أخرى

مصادر التمويل الخاصة بالمؤسسة

إن أحد أهم التحديات التي تواجه قطاع العمل الخيري على مستوى العالم هي كيفية المواءمة ما بين الشفافية الخاصة بمصادر تمويل المؤسسة وأحقية المؤسسة في الحفاظ على الخصوصية وسرية بياناتها، أما على مستوى الوطن العربي فتلعب الثقافة الدور الرئيسي في تحديد ما يتم الإفصاح عنه بخصوص العطاء الاجتماعي والخيري حتى وإن كان العطاء بدافع غير ديني.

وفي هذا السياق لم يكن من المتوقع أن يجيب عن الأسئلة الخاصة بالميزانيات ٧٥ ٪ من المؤسسات، بينما أبدى ٢٥٪ تحفظهم على هذا النوع من الأسئلة، وقد عزى بعضهم السبب في ذلك إلى رغبته في إخفاء الصدقة عملاً بقول الرسول الكريم: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل، وشاب نشأ في رعاية الله، ورجل قلبه معلق بالمساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وافترقا عليه، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»، في حين أن بعض المؤسسات لم تبدي أي سبب لرفضها الإفصاح عن هذه المعلومات.

ومن أهم العوامل التي تساهم في استدامة المؤسسات المانحة بشكل خاص والمؤسسات الخيرية بشكل عام هي مصادر التمويل التي تعتمد عليها هذه المؤسسات، وتتعدد مصادر التمويل ما بين أوقاف خيرية وزكاة وصدقات وهبات وتبرعات، وقد تكون أيضا من رأس المال الخاص بالمالك أو أرباح بنكية أو جزء من أرباح الشركات وكذلك عوائد صناديق الاستثمار، وقد أظهرت النتائج أن نسبة ٥٤,٢٪ من المؤسسات تعتمد على الهبات والتبرعات، ويمثل هذا المصدر بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد عليه ما يعادل ٤٨,٤٪ من إجمالي مصادر التمويل الخاصة بها، وتأتي بعد ذلك الأوقاف الخيرية؛ حيث أشارت ٤٩,٢٪ من المؤسسات إلى أنها من بين مصادر التمويل الخاصة بها، ويمثل هذا المصدر لتلك للمؤسسات ما يعادل نسبته ٥٣,٦٪.

متوسط مساهمة المصادر المختلفة في إجمالي دخل المؤسسات لعام ٢٠١٤م

٤٠,٥ مليون ريال

هو متوسط الميزانية السنوية للمؤسسات المانحة وقد بلغت أعلى قيمة للميزانية السنوية للمؤسسات المانحة ٤٧٠ مليون ريال سعودي، بينما بلغت أقل قيمة للميزانية السنوية ٣٠٠ ألف ريال سعودي.

٩٢,٦ مليون ريال

هو متوسط قيمة الوقف الخاص بالمؤسسات التي تعتمد على الوقف كمصدر من مصادر دخلها، وقد بلغت أعلى قيمة للوقف ٦٠٠ مليون ريال سعودي، وبلغت أقل قيمة ١٥٠ ألف ريال سعودي.

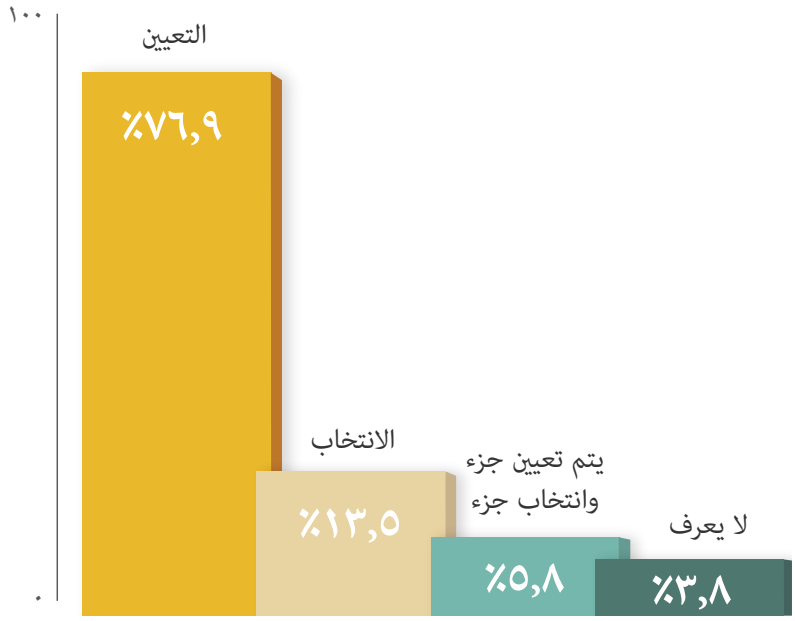

طريقة اختيار اعضاء مجلس الأمناء

من خلال المسح تم التعرف على طريقة اختيار أعضاء مجلس الأمناء وقد بلغت نسبة المؤسسات التي أشارت إلى أنها تعتمد طريقة التعيين فقط ٧٦,٩٪، بينما أشارت نسبة ١٣,٥ ٪ أنها تعتمد على طريقة الانتخاب فقط لاختيار أعضاء مجلس الأمناء، وقد بلغت نسبة المؤسسات التي تعتمد كلتا الطريقتين التعيين و الانتخاب في اختيار مجلس الامناء ٥,٨٪.

المسؤول عن اتخاذ القرارت الأساسية في المؤسسة

تعددت آراء المستجيبين حول المسؤول عن اتخاذ القرارت الخاصة باختيار الجهات التي يتم منحها أو المشروعات التي يتم تنفيذها حيث أشار ٢٥,٤٪ من المؤسسات أن المسؤول عن اتخاذ هذه القرارت هو مجلس الأمناء يأتي بعد ذلك المدير التنفيذي أو لجنه داخلية متخصصة وذلك بنسبة ٢٣,٧٪ لكل منهما.

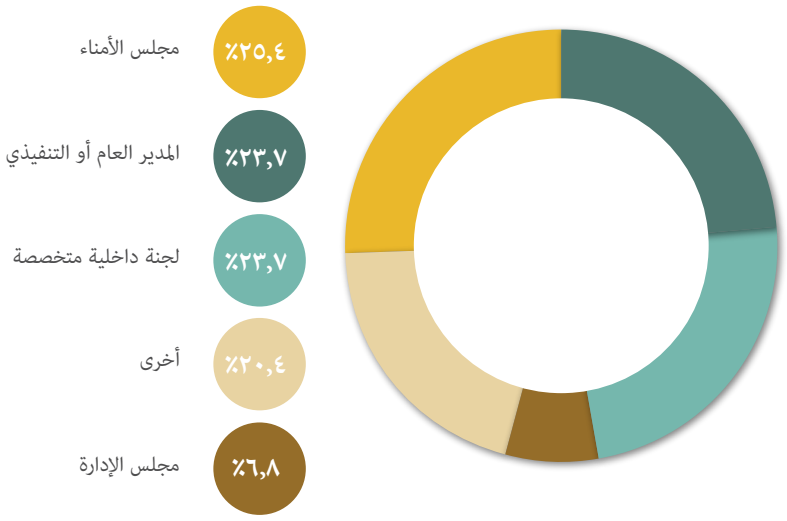

أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المانحة في المملكة العربية السعودية

هناك العديد من التحديات التي تواجه مناخ العمل الخيري للمؤسسات المانحة في المملكة ومن خلال المسح تم التعرف عى أهم التحديات والمعوقات التي تواجه تلك المؤسسات وذلك بهدف تحديد أولويات العمل في الفترة القادمة، من خلال التركيز على أهم هذه التحديات ومحاولة التغلب عليها بهدف تعزيز الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في العملية التنموية داخل المملكة، وأظهرت النتائج أن اللوائح والقوانين الخاصة بتنظيم عمل المؤسسات المانحة في المملكة هي من أهم التحديات التي تواجه هذه المؤسسات حيث أشار بذلك ٧٢,٩٪، وتمثل اللوائح والقوانين الإطار المنظم لعمل هذه المنظومة كما تمثل مظلة الحماية لهذه المؤسسات من أي تدخلات غير متوقعة، يأتي بعد ذلك كل من عدم توفر موظفين مؤهلين والبيروقراطية الحكومية وذلك بنسبة ٦٩,٥٪ لكل منهما، وقد أشار أيضاً ٥٩,٣٪ من المؤسسات أن من بين أهم التحديات التي تواجهها هي عدم وجود جهات منفذة جيدة لِمنَحها التمويلية، بينما أشار ٥٧,٦٪ من المؤسسات أن عدم انتظام التدفقات المالية يعد أحد التحديات.

وتساهم المراكز البحثية والجهات المساندة في لعب دور مهم في مجال بناء القدرات ونشر أفضل الممارسات ودعم السياسات المبنية على أبحاث مستقلة تساهم في خلق إطار قانوني يمكن قطاع العطاء الاجتماعي.

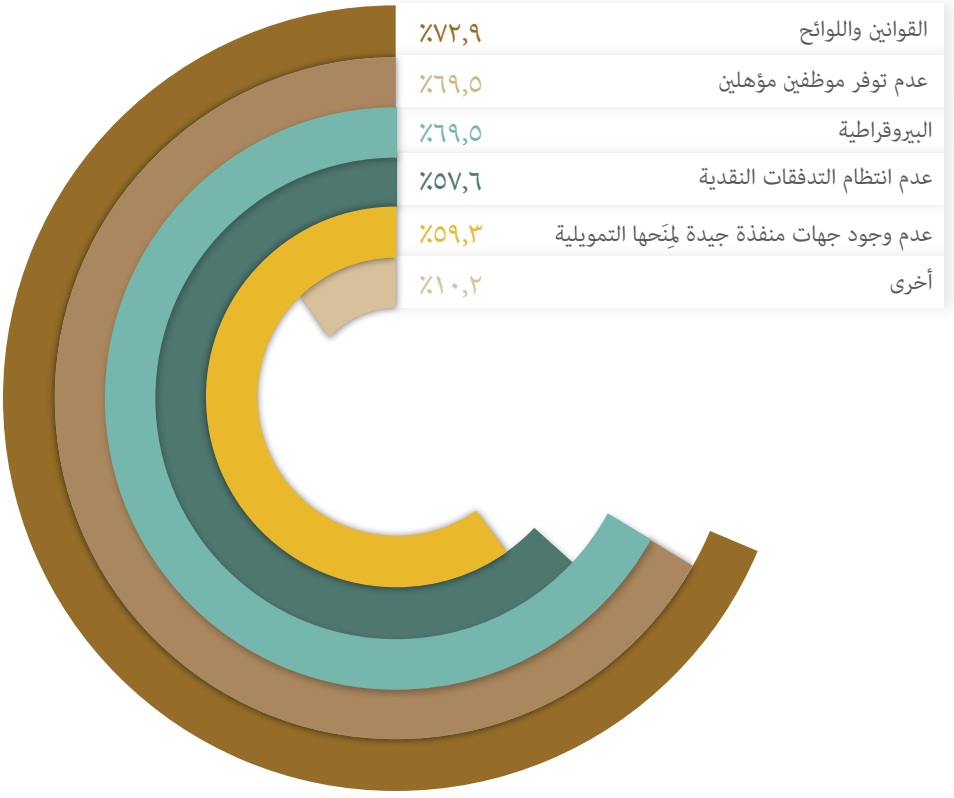

تقييم البرامج والمنح

تعد المسؤولية أمام المانحين والمستفيدين والمجتمع بشكل عام وكذلك داخل المؤسسة من أهم الجوانب الإدارية التي يجب على أي مؤسسة الاهتمام بها، كما أن وضع أساس واضح للمتابعة والتقييم لمتابعة الأداء أصبح من المكونات الأساسية لسير العمل داخل المؤسسات؛ مما يعزز من فعالية الدور الذي تلعبه المؤسسات في المجتمع ، ومن خلال المسح تم التعرف على الطرق المختلفة التي تتبعها المؤسسات في عملية المتابعة والتقييم، فقد أظهرت النتائج أن نسبة ٧٩,٧٪ من المؤسسات المانحة في المملكة تقوم بعمل تقييم رسمي للبرامج والمنح التي تقوم بتنفيذها، بينما يوجد ٢٠,٣٪ من المؤسسات لا تقوم بذلك.

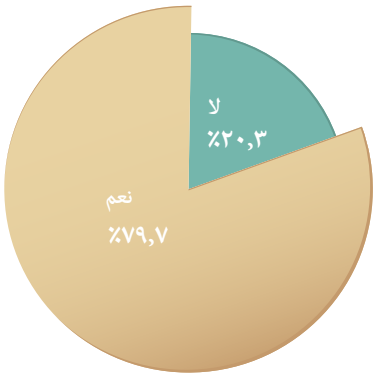

المسؤول عن تنفيذ التقييم

تقوم ٥٥,٣٪ من المؤسسات بأعمال التقييم الرسمي بتخصيص فريق من العاملين في المؤسسة يتولى عملية التقييم التي تتم داخل المؤسسة، بينما ٢٧,٧٪ من المؤسسات تعتمد على التقارير التي تقدمها فرق العمل المسؤولة عن المنح والبرامج المختلفة حيث تكون من ضمن مهام هذا الفريق تقديم تقارير متابعة وتقييم للبرامج والمنح الموكلة إليهم، بينما يقوم فقط ٨,٥٪ من المؤسسات بإسناد مهمة المتابعة والتقييم لجهه خارجية متخصصة في هذا المجال.

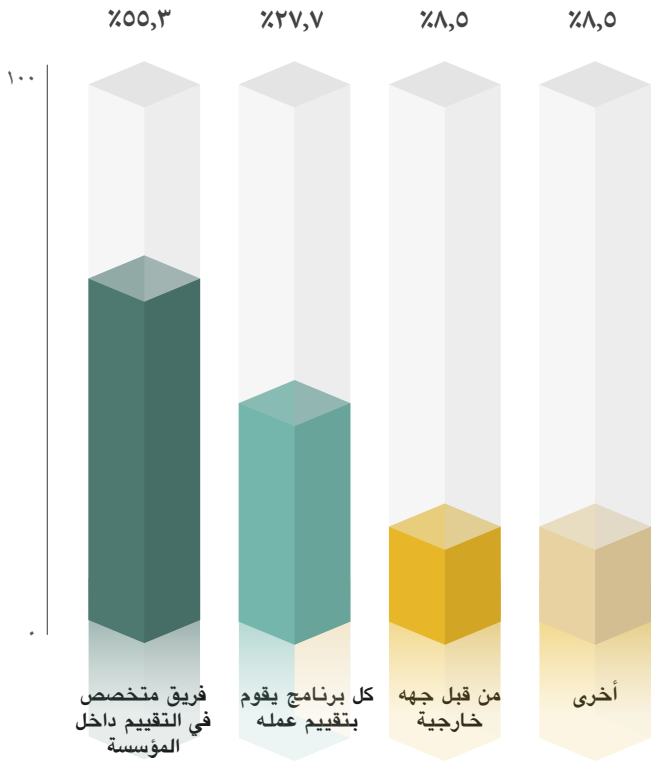

تداول التقارير الخاصة بالتقييم مع آخرين

أما فيما يتعلق بتداول هذه التقارير، فقد تم توجيه سؤال للمؤسسات عن مدى تداول هذه التقارير مع آخرين سواء داخل المؤسسة أو خارجها، وأشارت ٨٦,١٪ من المؤسسات أنها تقوم بتداول التقارير الخاصة بالمتابعة والتقييم مع آخرين.

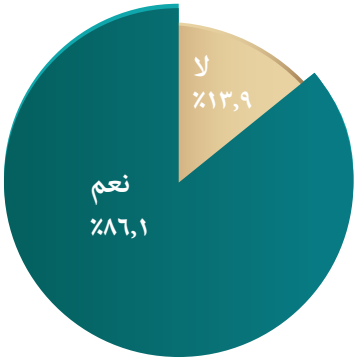

الإستجابة في تقديم دعم فني للجهات التي تتلقى البرامج والمنح

تفتقر بعض الجمعيات الخيرية المتلقية للمنح لبعض الخبرات الإدارية أو المالية لذا تحتاج هذه الجمعيات في بعض الأحيان إلى دعم فني بجانب الدعم المالي، وقد أشارت ٤٥,٨٪ من المؤسسات المانحة أنها تقوم بتقديم بعض الدعم الفني للجهات المتلقية لمنحها وبرامجها.

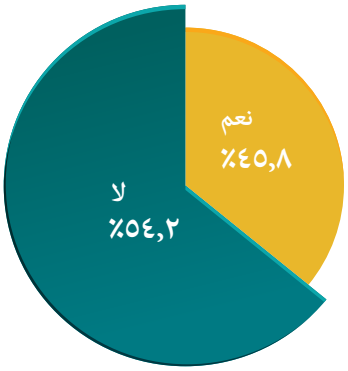

شفافية المؤسسات

عملاً بمبدأ المساءلة والشفافية، تم التعرف على المؤسسات التي تقوم بإعداد تقارير توثق النشاطات الخاصة بها، حيث بلغت نسبة المؤسسات التي أشارت إلى أنها تقوم بإعداد تقارير توثق النشاطات التي تمت خلال العام السابق ٨٩,٩٪.

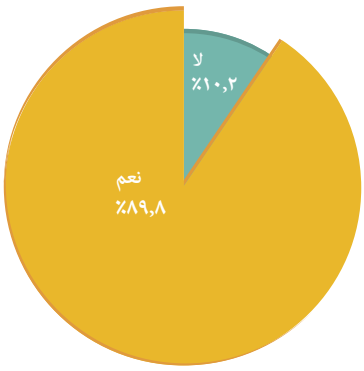

الجهات أو الأشخاص اللذين يتم تقديم هذه التقارير لهم

يتم تداول تقارير المتابعة والتقييم مع مجلس الأمناء ومجلس الإدارة حيث أشار بذلك ٥٧,٦٪ و ٥٢,٥٪ من المؤسسات على التوالي، في حين يقوم ٢٧,١٪ إما بنشرها أو تقديمها للمجتمع المحلي.

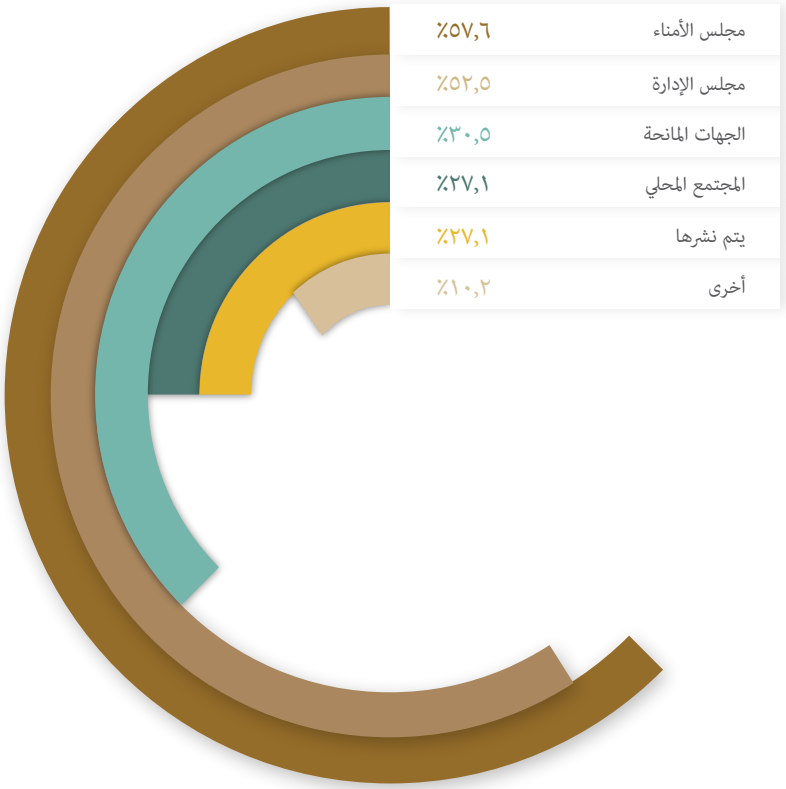

القسم السادس: نظرة عامة على قطاع العمل الخيري في المملكة العربية السعودية

أهم التحديات التي تواجه قطاع العمل الخيري في المملكة:

تناول التقرير في قسم سابق أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المانحة في المملكة، وفي هذا القسم سوف نتطرق إلى نظرة عامة حول قطاع العمل الخيري في المملكة، وذلك من خلال التعرف على أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع بشكل عام. اختلفت آراء المستجيبين فيما يخص أهم التحديات التي تواجه قطاع العمل الخيري بشكل عام عما يتعلق بالمؤسسات المانحة، حيث أشاروا إلى أن أهم التحديات التي تواجه العمل الخيري بشكل عام هو عدم توفر موظفين مؤهلين، وذلك بنسبة ٧٢,٩٪، تأتي بعد ذلك القوانين واللوائح بنسبة ٧١,٢٪ وقد بلغت نسبة المؤسسات التي أشارت إلى أن البيروقراطية تمثل أحد أهم التحديات ٦٤,٤٪، ويأتي بعد ذلك عدم انتظام التدفقات النقدية بنسبة ٦١٪، وأخيراً يأتي عدم وجود جهات منفذة جيدة بنسبة ٥٤,٢٪.

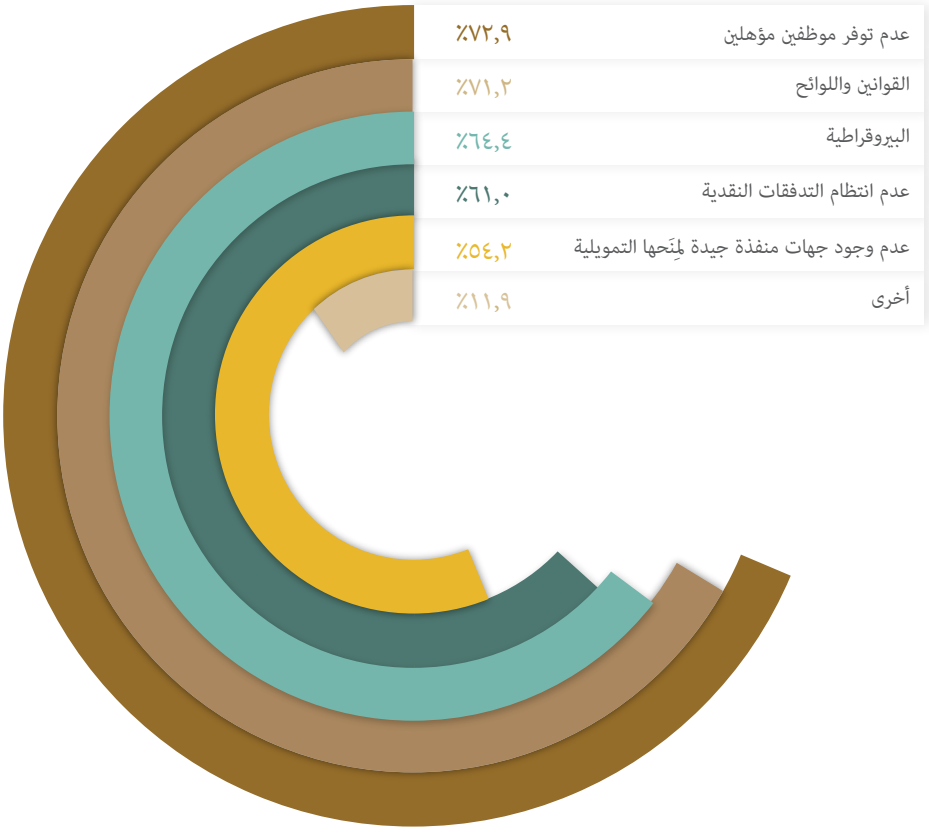

ما مدى مساهمة القطاع الخيري في تنمية المجتمع السعودي

اعتماداً على خبرات المستجيبين في مجال العمل الخيري داخل المملكة تم التعرف على مدى مساهمة قطاع العمل الخيري في تنمية المجتمع السعودي وذلك من خلال مقياس من خمس درجات ، وقد أظهرت النتائج أن ٤٢,٤٪ يرون أن قطاع العمل الخيري يساهم مساهمة جيدة في تنمية المجتمع السعودي بينما يرى ٣٧,٣٪ أنه يساهم مساهمة قوية وقوية جداً، بينما أشار ٢٠,٣٪ أن قطاع العمل الخيري داخل المملكة مساهمته مابين ضعيفة أو أنه لا يساهم مطلقاً في التنمية.

أهم القطاعات التي يساهم العمل الخيري في تنميتها بشكل أساسي في المملكة العربية السعودية

تجدر الإشارة أنه عند السؤال عن أهم القطاعات التي يساهم قطاع العمل الخيري في تنميتها داخل المملكة تم السماح للمستجيبين باختيار أهم قطاعين فقط، وقد جاء في المقدمة قطاع الأسرة حيث أشار بذلك ٥٠,٨٪، يأتي بعد ذلك نشاط الدعوة وذلك بنسبة ٤٤,١٪، يليه بفارق ملحوظ قطاعي التعليم والصحة حيث أشار بذلك ٢٧,١٪ و ٢٣,٧٪ على التوالي، أما قطاع الإغاثة فقد بلغت نسبته ١٨,٦٪ يأتي بعده قطاع التأهيل لسوق العمل وذلك بنسبة ١٥,٣٪. ومن الملفت للنظر أنه بالنسبة لقطاعات الزراعة والصيد، والعلوم والتكنولوجيا، والثقافة والفنون، وكذلك الرياضة، لا يرى المستجيبون أن العمل الخيري يساهم في تنميتها بأي شكل من الأشكال.

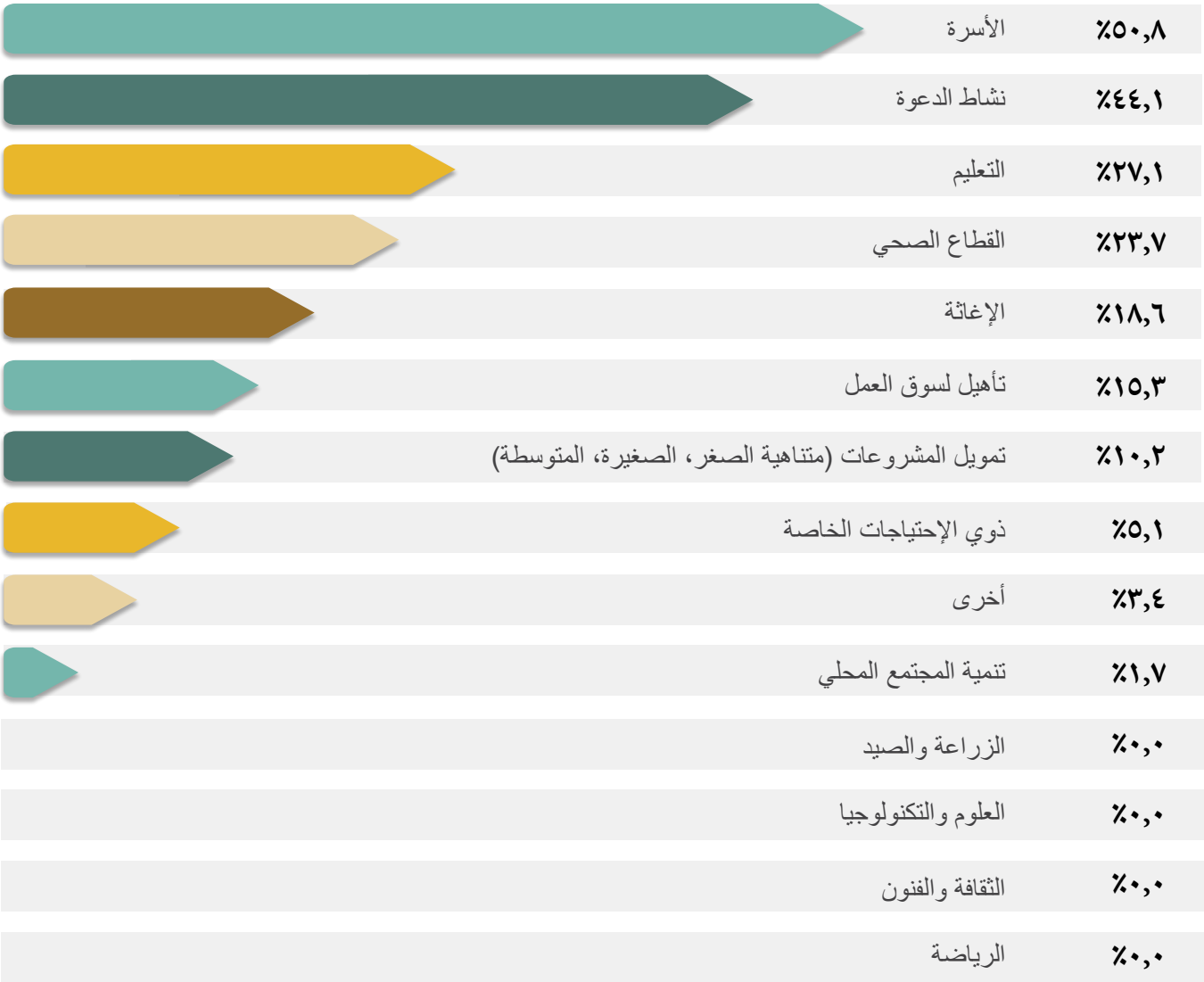

فريق العمل البحثي

هبة أبو شنيف
محمد هريدي

تواصل معنا

طريق الجامعة الأمريكية، ص.ب.٧٤
القاهرة الجديدة ١١٨٣٥، مصر

هاتف: ٠٢٢٢٦١٥١٠٠٠

فاكس : ٠٢٢٢٧٩٥٧٥٧٥

www.aucegypt.edu

مؤسسة الملك خالد
الرياض ١٢٧٢٣

info@kkf.org.sa

هاتف: ٠١١٢٠٢٠٢٠٢

www.kkf.org.sa

@kkfoundation

kkfoundation

@kkfoundation

King Khalid Foundation

KingKhalidFoundation